الأمم المتحدة

A/64/77–E/2009/13

الجمعية العامة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
7 May 2009
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الرابعة والستون
البند ٤١ من القائمة الأولية*
السيادة الدائمة للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وللسكان العرب في الجولان السوري المحتل على مواردهم الطبيعية

المجلس الاقتصادي والاجتماعي
الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠٩
البند ١١ من جدول الأعمال المؤقت**
الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للاحتلال الإسرائيلي على الأحوال المعيشية للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وللسكان العرب في الجولان السوري المحتل

الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للاحتلال الإسرائيلي على الأحوال المعيشية للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، وللسكان العرب في الجولان السوري المحتل

مذكرة من الأمين العام

طلب المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره ٢٠٠٨/٣١ إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والستين، عن طريق المجلس، تقريرا عن تنفيذ ذلك القرار. وطلبت الجمعية العامة أيضا في قرارها ٦٣/٢٠١ إلى الأمين العام أن يقدم إليها تقريرا في دورتها الرابعة والستين. وهذا التقرير الذي أعدته اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا مقدم استجابة إلى قراري الجمعية العامة والمجلس.

* A/64/50.

** E/2009/100.

010609 010609 09-33038 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

تقرير أعدته اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا عن الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للاحتلال الإسرائيلي على الأحوال المعيشية للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية، وعلى السكان العرب في الجولان السوري المحتل*

موجز

ما فتئ احتلال الأرض الفلسطينية، بما فيها القدس الشرقية، وتدابير الاحتجاز التعسفي، واستخدام القوة بشكل غير متناسب، وهدم المنازل، وفرض قيود صارمة على الحركة، والافتقار إلى رخص البناء، وسياسات الإغلاق يُشدد وطأة المشاق الاقتصادية والاجتماعية التي يكابدها السكان الفلسطينيون في الأرض الفلسطينية المحتلة. وما فتئ الصراع الداخلي الفلسطيني يتسبب أيضا في وقوع إصابات وفي عرقلة تقديم الخدمات الأساسية إلى السكان.

وتواصلت في عام ٢٠٠٨ هجمات الناشطين الفلسطينيين وإطلاق الصواريخ على المدن الإسرائيلية انطلاقا من قطاع غزة، كما تواصلت العمليات العسكرية الإسرائيلية. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، شن الجيش الإسرائيلي عملية عسكرية في قطاع غزة دامت ٢٢ يوما وأدت، حسب التقارير الواردة، إلى قتل ١ ٤٤٠ شخصا وإصابة ٥ ٣٨٠ آخرين بجراح، وإلى تفاقم خطير في الأزمة الإنسانية والاقتصادية الصعبة أصلا الناجمة عن عملية الإغلاق التي تفرضها إسرائيل على قطاع غزة، الذي بقي في عزلة منذ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، والتي يرافقها تدهور سريع في الأحوال المعيشية، وانهيار شبه تام للقطاع الخاص ونقص في السلع الأساسية مثل الغذاء والكهرباء والوقود.

ولا يزال نظام الإغلاق الإسرائيلي يشكل سببا رئيسيا للفقر والأزمة الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، ويقيد وصول الفلسطينيين إلى الموارد الطبيعية، بما فيها الأرض والخدمات الاجتماعية الأساسية والعمالة والأسواق والشبكات الاجتماعية والدينية. وعلى الرغم من تلك القيود، تمكنت السلطة الفلسطينية من تحقيق بعض التقدم في مجالات من قبيل الأمن، وإدارة المالية العامة، والهياكل الأساسية العامة المحلية، وتقديم الخدمات في مجالي الصحة والتعليم، لأسباب أقلها تمكنها من دفع أجور موظفي الخدمة المدنية شهريا.

ويتسبب قيام إسرائيل بتوسيع المستوطنات والمواقع الاستيطانية ومصادرة الأراضي وبناء الجدار العازل في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما يُخالف خريطة الطريق واتفاقية جنيف وسائر قواعد القانون الدولي، في عزل القدس الشرقية المحتلة وفي توسعها إلى حد كبير في عمق الضفة الغربية وفي إيقاف عجلة الحياة على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي.

ولا تزال إسرائيل تواصل احتلالها للجولان السوري منذ عام ١٩٦٧ وتُوسيعها للمستوطنات فيه، في انتهاك لقرار مجلس الأمن ٤٩٧ (١٩٨١)، وفرضها للقيود على المواطنين السوريين الذين يعيشون فيه، وهذا ما يتسبب أيضا في استمرار خلق المشاق الاقتصادية والاجتماعية للسكان العرب السوريين.

* تود اللجنة الاقتصادية الاجتماعية لغربي آسيا أن تنوه، مع تقديرها، بالمساهمات الفنية في هذا التقرير لكل من إدارة الشؤون السياسية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ومنظمة العمل الدولية، ومكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط.

أولا – مقدمة

١ – شدد المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره ٢٠٠٨ /٣١ على أهمية إحياء عملية السلام في الشرق الأوسط على أساس قرارات مجلس الأمن، بما فيها القرارات ٢٤٢ (١٩٦٧)، و ٣٣٨ (١٩٧٣)، و ٤٢٥ (١٩٧٨)، و ١٣٩٧ (٢٠٠٢)، و ١٥١٥ (٢٠٠٣)، و ١٥٤٤ (٢٠٠٤)، ومبدأ الأرض مقابل السلام، فضلاً عن الامتثال للاتفاقات التي تم التوصل إليها بين الحكومة الإسرائيلية ومنظمة التحرير الفلسطينية، ممثلة الشعب الفلسطيني. ودعا المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى رفع القيود الصارمة المفروضة على الشعب الفلسطيني، بما في ذلك تلك الناشئة عن العمليات العسكرية الإسرائيلية الجارية، وإلى اتخاذ تدابير عاجلة أخرى بغرض التخفيف من حدة الحالة الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، لا سيما في قطاع غزة. وشدد المجلس على ضرورة الحفاظ على الوحدة الوطنية والسلامة الإقليمية للأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وضمان حرية انتقال الأشخاص والسلع في تلك الأراضي، بما في ذلك إزالة القيود المفروضة على الدخول إلى القدس الشرقية والخروج منها، وحرية الانتقال إلى العالم الخارجي ومنه. وفي القرار نفسه، طلب المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى جميع الأطراف احترام قواعد القانون الإنساني الدولي، والامتناع عن ممارسة العنف ضد السكان المدنيين وذلك وفقا لاتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب المؤرخة ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩.

٢ – ودعا المجلس إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، إلى أن تتوقف عن تدمير المنازل والممتلكات، والمؤسسات الاقتصادية، والأراضي الزراعية والبساتين، في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وكذلك في الجولان السوري المحتل. وأكد من جديد أن المستوطنات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وفي الجولان السوري المحتل، غير شرعية وتشكل عقبة أمام التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ودعا إلى التنفيذ التام لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وامتثال إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، للقانون الدولي، بما في ذلك اتفاقية جنيف الرابعة. وأكد من جديد أيضا أن استمرار إسرائيل في تشييد الجدار في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك في القدس الشرقية وحولها، يتنافى مع القانون الدولي، ويعزل القدس الشرقية، ويفتت الضفة الغربية، ويضعف بشدة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للشعب الفلسطيني، ودعا، في هذا الصدد، إلى التقيد التام بالالتزامات القانونية الواردة في الفتوى الصادرة عن محكمة العدل الدولية في ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٤ (انظر A/ES-10/273 و Corr.1) وفي قرار الجمعية العامة دإط-١٠/١٥. وطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والستين، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي، تقريراً عن تنفيذ هذا القرار.

٣ - وفي القرار ٢٠١/٦٣، أعادت الجمعية العامة تأكيد الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني وسكان الجولان السوري المحتل على مواردهم الطبيعية، بما فيها الأرض والمياه، وطلبت من إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، ألا تستغل الموارد الطبيعية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وفي الجولان السوري المحتل أو تتلفها أو تتسبب في ضياعها أو استنفادها أو تعريضها للخطر. واعترفت الجمعية العامة بحق الشعب الفلسطيني في المطالبة بالتعويض نتيجة لاستغلال موارده الطبيعية أو إتلافها أو ضياعها أو استنفادها أو تعريضها للخطر بأي شكل من الأشكال، بسبب التدابير غير المشروعة التي تتخذها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. وأكدت الجمعية أن الجدار الذي تقوم إسرائيل بتشييده حاليا في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك داخل القدس الشرقية وحولها، يشكل انتهاكا للقانون الدولي ويحرم الشعب الفلسطيني حرمانا بالغا من موارده الطبيعية، ودعت، في هذا الصدد، إلى التقيد التام بالالتزامات القانونية الواردة في الفتوى الصادرة عن محكمة العدل الدولية في ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٤ وفي القرار دإط - ١٠/١٥. وطلبت الجمعية العامة من إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، الكف عن إلقاء النفايات بجميع أنواعها في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وفي الجولان السوري المحتل، وهو ما يشكل خطرا جسيما على مواردهما من المياه والأرض، ويهدد البيئة ويعرض صحة السكان المدنيين للخطر. وطلبت الجمعية العامة كذلك من إسرائيل أن تتوقف عن تدمير الهياكل الأساسية الحيوية، بما فيها أنابيب الإمداد بالمياه وشبكات الصرف الصحي، وهو ما تترتب عليه جملة أمور، منها إلحاق الضرر بالموارد الطبيعية للشعب الفلسطيني. وطلبت إلى الأمين العام أن يقدم إليها في دورتها الرابعة والستين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار.

ثانيا - الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية

الوفيات والإصابات

٤ - واصل الجيش الإسرائيلي شن العمليات العسكرية في الضفة الغربية وفي قطاع غزة. وتواصلت هجمات الناشطين الفلسطينيين وإطلاق الصواريخ من قطاع غزة باتجاه المدن الإسرائيلية في عام ٢٠٠٨. وارتفع عدد الإصابات الناجمة عن النزاع ارتفاعا هائلا، وذلك بشكل رئيسي نتيجة سلسلة العمليات العسكرية الإسرائيلية في قطاع غزة، وبلغ ذروته في ''عملية الرصاص المسكوب'' التي بدأت في ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. وأفاد مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية أن الإصابات في الضفة الغربية كانت مرتبطة بالعنف الذي يمارسه

المستوطنون، والمظاهرات ضد الجدار العازل، وعمليات البحث والاعتقال، والدوريات العسكرية، والعمليات السرية للجيش الإسرائيلي. وبين كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ و ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، قتل ما لا يقل عن ٧٦٦ ١ فلسطينيا نتيجة النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني، مقارنة بـ ٣٩٦ في عام ٢٠٠٧. وأغلبيتهم – ٧١٥ ١ قتيلا، منهم ٤٦٩ طفلا على الأقل – قتلوا في قطاع غزة. وبلغ عدد الفلسطينيين الذين أصيبوا بجراح في الفترة نفسها ١٦٤ ٧ مصابا، مقارنة بـ ٨٤٣ ١ في عام ٢٠٠٧. وأغلبيتهم – ٨١٤ ٥ مصابا، منهم ٨٨٦ ١ طفلا على الأقل – أصيبوا في قطاع غزة.

٥ – وخلال العملية العسكرية الإسرائيلية ''الرصاص المسكوب'' التي دامت ٢٢ يوما، عانى سكان غزة من عمليات كثيفة ومتواصلة من القصف الجوي والمدفعي والعمليات البرية، وسقط نتيجة لذلك ٤٤٠ ١ قتيلا وأصيب ٣٨٠ ٥ شخصا بجراح، وفقا لوزارة الصحة الفلسطينية في غزة. وكان بين القتلى ٤٣١ طفلا و ١١٤ امرأة؛ وكان بين الجرحى ٨٧٢ ١ طفلا و ٨٠٠ امرأة.

٦ – ورغم أن النزاع الداخلي الفلسطيني ليس نتيجة مباشرة للاحتلال فإنه قد تسبب أيضا في حدوث إصابات. فمن كانون الثاني/يناير إلى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، قتل ١٠٦ فلسطينيين وجرح ٥٧٣ فلسطينيا جراء العنف الداخلي[(١)].

٧ – وفي حين أن الغرض من هذا التقرير هو وصف آثار الاحتلال الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني، فإن من المهم الإشارة إلى أنه، في الفترة بين أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ وكانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، أفيد بأن ٥٨٠ إسرائيليا – ٤٩٠ مدنيا و ٩٠ من أفراد الأمن – قتلوا على يد الفلسطينيين[(٢)]. وفي عام ٢٠٠٨، قتل ١٢ إسرائيليا وجرح ٢٣ في الفترة بين ١ كانون الثاني/يناير و ٢٦ كانون الأول/ديسمبر، وهو تاريخ شن عملية الرصاص المسكوب. وخلال عملية الرصاص المسكوب، عرضت نيران الصواريخ وقذائف الهاون التي أطلقها الفلسطينيون حياة نحو مليون من المواطنين الإسرائيليين الذين يعيشون

(١) مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية *OCHA, Protection of Civilians Database* (الأرقام حتى نهاية عام ٢٠٠٨ غير متوفرة بعد).

(٢) بتسيلم (مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة) (انظر http://www.btselem.org/English).

ضمن مسافة لا تزيد على ٤٠ كيلومترا من حدود قطاع غزة للخطر. وقتل ثلاثة مدنيين إسرائيليين وجرح ١٨٢. وقتل عشرة أفراد عسكريين إسرائيليين[٣].

عمليات الاعتقال والاحتجاز التعسفية

٨ - في ٣ شباط/فبراير ٢٠٠٩، أفيد بأن هناك ٧ ٩٥١ فلسطينيا محتجزين في السجون الإسرائيلية، من بينهم ٣٧٤ من القصر، و ٥٠ دون سن السادسة عشرة. ومن أولئك هناك ٥٦٤ سجينا فلسطينيا، منهم ٥ أطفال، رهن ''الاحتجاز الإداري'' (الاحتجاز دون تهمة أو محاكمة)[٤]. وفي نهاية تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، أفيد بأن أكثر من ٦٠ امرأة فلسطينية وأكثر من ٣٠٠ طفل فلسطيني كانوا رهن الاحتجاز في السجون الإسرائيلية. وفي الضفة الغربية، قامت السلطات الإسرائيلية بما لا يقل عن ٨٧٨ ٤ عملية بحث و ٨٩٦ ٣ عملية اعتقال في الفترة من ١ شباط/فبراير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. وفي قطاع غزة، قام الجيش الإسرائيلي بـ ٥١ عملية بحث وباعتقال ٦٨٤ شخصا.

تشريد السكان وتدمير الممتلكات ومصادرها

٩ - تشرّد الفلسطينيون بسبب تدمير الممتلكات ومصادرة الأراضي وإلغاء رخص الإقامة، فضلا عن التهجير في بعض الأحيان. وخلال الربع الأول من عام ٢٠٠٨، هدمت السلطات الإسرائيلية ١٢٤ بناء في الضفة الغربية بسبب عدم حيازة أصحابها رخصا للبناء. ونظرا لكون ٦١ من هذه المباني مبان سكنية، فقد أدى هدمها إلى تشريد ٤٣٥ فلسطينيا، بمن فيهم ١٣٥ طفلا على الأقل. وقد أجريت معظم عمليات الهدم هذه في كانون الثاني/يناير. وأبلغ مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية عن هدم ٢٠٤ مبان مملوكة للفلسطينيين، بما فيها ١٠٨ مبان سكنية، وذلك في الفترة بين شباط/فبراير وكانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. وأدت عمليات الهدم تلك إلى تشريد أكثر من ٤٠٠ فلسطيني. وقد نفذ ٩٠ في المائة من عمليات التهديم تلك بسبب عدم حيازة رخص البناء، وهو ما تقتضيه السلطات الإسرائيلية. ونادرا ما يتم إصدار تلك الرخص، ومن الصعوبة بمكان أن يحصل الفلسطينيون عليها، مما يضطر العديد منهم إلى البناء دون الحصول عليها. وخلال النصف الأول من عام ٢٠٠٨،

---

(٣) مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، *OCHA Protection of Civilians Weekly Report, 16-20 January 2009, p.1*; *The Humanitarian Monitor, No. 33* (January 2009).

(٤) مساهمة السلطة الفلسطينية؛ بتسيلم (انظر: http://www.btselem.org/english/statistics/Minors_in_Custody.asp و http://www.btselem.org/english/statistics/Detainees_and_Prisoners.asp).

هدمت السلطات الإسرائيلية ٣٧ منزلا في قطاع غزة لأغراض عسكرية، مما تسبب في ترك ١٤١ فلسطينيا، منهم ٦٧ طفلا، دون مأوى[٥].

١٠ - كما نجمت عمليات التشريد في الضفة الغربية عن نشيد الجدار العازل. فوفقا لدراسة استقصائية أجراها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كان قد شرد، بحلول حزيران/يونيه ٢٠٠٨، ما مجموعه ٨٤١ ٢٧ شخصا منذ بداية تشييد الجدار، مقارنة بعام ٢٠٠٥ الذي بلغ فيه عددهم ٣٦٤ ١٤ شخصا.

١١ - وفي الأشهر العشرة الأولى من عام ٢٠٠٨، أفاد مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بوقوع ٢٩٠ حادثة مرتبطة بالمستوطنين تستهدف الفلسطينيين وممتلكاتهم. ومن الجدير الإشارة إلى أنه رغم عدم شمول هذا العدد كل الحوادث إلا أنه يتجاوز العدد الذي أفاد به المكتب في كل من السنتين السابقتين (١٨٢ في عام ٢٠٠٦ و ٢٤٣ في عام ٢٠٠٧)[٦].

١٢ - وخلال عملية الرصاص المسكوب الإسرائيلية في قطاع غزة، شُرد عشرات الآلاف من الفلسطينيين داخليا. وقدرت المنظمة غير الحكومية ''مركز الميزان لحقوق الإنسان'' أنه حتى ١٥ كانون الثاني/يناير، كان قد شرد ما لا يقل عن ٠٠٠ ٢٠٠ شخص. وبينت دراسات استقصائية أجريت بعد وقف إطلاق النار مباشرة أن بين ٣٧ و ٣٨ من الغزاويين - أكثر من نصف مليون نسمة - قد هجروا منازلهم في وقت ما خلال النزاع، على الأقل لفترة من الزمن. ووفقا لمسح أجراه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بعد وقف إطلاق النار مباشرة، للمنازل التي أصيبت بأضرار وللمنازل التي هدمت في كافة أنحاء الضفة الغربية، اتضح أن ٣٥٤ ٣ منزلا قد هدمت بالكامل وأن ١١٢ ١١ منزلا قد أصيبت بأضرار. وفي حين أن الغالبية العظمى من المشردين أقاموا مع أقربائهم أو أصدقائهم، فإن مدارس ومرافق وكالة الأمم المتحدة لإغاثة اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) استقبلت عددا كبيرا منهم. وبحلول ١٧ كانون الثاني/يناير، وقبل بدء نفاذ وقف إطلاق النار مباشرة، كانت الأونروا تستضيف نحو ٠٠٠ ٥١ مشرد في ٥٠ مأوى للطوارئ.

١٣ - وخلال عملية الرصاص المسكوب، ألحقت النيران الإسرائيلية الأضرار بـ ٥٢ من منشآت الأونروا في غزة. وفي ١٥ كانون الثاني/يناير، سقطت عدة قذائف إسرائيلية مباشرة

(٥) مساهمة السلطة الفلسطينية؛ بتسيلم (انظر http//:www.btselem.org/english/planning_and_building).

(٦) مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية *OCHA Special Focus: Unprotected - Israeli settler violence against Palestinian Civilians and their Property* (December 2008).

على المجمع الرئيسي للأونروا في مدينة غزة. ودُمرت مئات الأطنان من الأغذية والأدوية. وكان لا بد من إجلاء نحو ٧٠٠ فلسطيني كانوا قد لجأوا إلى المبنى. وحسب ما أفادت به الأونروا، فإن القذيفة التي أصابت المبنى محملة بالفوسفور الأبيض[٧]. وتبين التقديرات الأولية أن تكلفة إصلاح الأضرار التي لحقت بمنشآت الوكالة ستتجاوز ٣ ملايين دولار، وهذا لا يشمل تكلفة الإمدادات والمعدات التي ينبغي التعويض عنها. وتقدر الخسائر في الإمدادات بمبلغ ٣,٦ ملايين دولار. ومن الجدير الإشارة إلى أن وكالات الأمم المتحدة الأخرى، ومنها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وبرنامج الغذاء العالمي، أبلغت عن إصابة مكاتبها ومستودعاتها بأضرار نتيجة عملية الرصاص المسكوب.

الجدار العازل

١٤ - يبلغ إجمالي مسار الجدار العازل، وفقا لما أقرته الحكومة الإسرائيلية في نيسان/أبريل ٢٠٠٦، ٧٢٣ كيلومتراً، أي ما يزيد عن ضعف طول خط الهدنة لعام ١٩٤٩ (الخط الأخضر) الذي يبلغ ٣٢٠ كيلومترا وغالبية هذا المسار، أي نحو ٨٧ في المائة منه، يقع داخل الضفة الغربية والقدس الشرقية المحتلة، وليس بمحاذاة الخط الأخضر. وقد أقر قرار الجمعية العامة دإط-١٠/١٥ بفتوى محكمة العدل الدولية بأن مسار الجدار العازل في الأراضي الفلسطينية المحتلة يتنافى مع أحكام القانون الدولي.

١٥ - ويخترق الجدار العازل الضفة الغربية بشكل كبير ليطوق المستوطنات ويجزئ الضفة الغربية إلى جيوب غير متصلة من الأراضي الفلسطينية ومعزولة عن الضفة الغربية, وبحلول أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، كانت قد شيدت نسبة ٥٧ في المائة من الجدار العازل، مخترقا ١٧١ مجتمعاً محليا فلسطينياً ومُشردا ٨٤١ ٢٧ شخصاً ينتمون إلى ٨٨٠ ٣ أسرة, وقد صادرت السلطات الإسرائيلية ٢٩١ ٤٩ دونما[٨] من الأراضي لتشييد الجدار العازل الذي يمتد معظم مساره في شمال الضفة الغربية حيث توجد أخصب الأراضي,كما فصل الجدار العازل ٦٠٧ ٢٧٤ دُنمات من الأراضي عن أصحابها[٩].

١٦ - وفي شمال الضفة الغربية، أُعلنت المنطقة الواقعة بين الجدار العازل والخط الأخضر منطقةً مغلقة بموجب أمر عسكري صدر في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣, وأضحى نحو

(٧) مركز أنباء الأمم المتحدة، http://www.un.org/apps/news/story.asp?NewsID=29558&Cr=gaza&Cr1=unrwa#.

(٨) (١ دونم = ١ ٠٠٠ متر مربع).

(٩) دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية.

١٠ ٠٠٠ فلسطيني من سكان هذه المناطق منفصلين بالفعل عن بقية الضفة الغربية, وباتت أغلبيتهم تحتاج إلى ''تصاريح إقامة دائمة'' من الجيش الإسرائيلي لمواصلة العيش في منازلهم, وتوجد عموماً الخدمات الصحية والتعليمية في الجانب الآخر من الجدار، الأمر الذي يرغم الأطفال والمرضى والعمال على عبور بوابات للوصول إلى المدارس والمرافق الطبية وأماكن العمل، وللحفاظ على العلاقات الأسرية والاجتماعية, وما إن ينتهي بناء هذا الجدار، سيصبح نحو ٣٥ ٠٠٠ فلسطيني من سكان الضفة الغربية مقيمين بين الجدار والخط الأخضر، وكذلك غالبية سكان القدس الشرقية المحتلة البالغ عددهم نحو ٢٥٠ ٠٠٠ فلسطيني. وقد ارتفعت النسبة المئوية للأسر المعيشية الفلسطينية التي شردها بناء الجدار بمعدل ٥٨ في المائة منذ عام ٢٠٠٥، وازدادت المناطق التي أغلقت تماماً بمعدل ٥٠ في المائة[١٠].

١٧ - ويعزل الجدار أيضاً الموارد في الأراضي والمياه عن عدد متزايد من الفلسطينيين، ولا سيما المزارعين الذين باتوا الآن في حاجة إلى تصاريح ''زائر'' لدخول أراضيهم عبر بوابات محددة, وفي شمال الضفة الغربية، أضحت شروط التصاريح أكثر صرامة على مر السنين, وتمنح في الوقت الحاضر التصاريح لما يقل عن ٢٠ في المائة من أولئك الذين كانوا يزرعون أراضيهم في المنطقة المغلقة[١١]. وفيما يتعلق بالأقلية التي منحت التصاريح، فإنها تعبر من إحدى البوابات ونقاط التفتيش المحددة للجدار البالغ عددها نحو ٧٠ والتي تفتح على أساس يومي أو أسبوعي أو موسمي, وثمة قيود تفرض أيضاً على مرور المركبات والمعدات الزراعية والمواد, وتحد بشدة القيود الناجمة عن نظام التصاريح والبوابات من الفرص المتاحة للزراعة والتي تؤثر سلباً على الممارسة الزراعية وسبل المعيشة الريفية.

١٨ - ويعزل الجدار البلدات الفلسطينية المكتظة بالسكان والواقعة حالياً داخل حدود بلدية القدس عن المدينة، وحتى أنه يفصل بالفعل قرى الضفة الغربية المجاورة التي كانت ترتبط في السابق ارتباطاً وثيقاً بالقدس الشرقية المحتلة, كما أن الانتهاء من بناء الجدار العازل الذي يحيط بمستوطنة ''معالي أدوميم'' سيفصل القدس الشرقية المحتلة فعليا عن بقية الضفة الغربية وسيزيد من تقييد وصول الفلسطينيين إلى أماكن عملهم وإلى الخدمات الصحية والتعليمية والخدمات الأخرى وأماكن العبادة.

١٩ - وإلى الجنوب من ذلك، يفصل الجدار بالفعل بين بيت لحم والقدس الشرقية المحتلة, وسيؤدي بناؤه حول مستوطنة غوش إتزيون إلى تمزيق وحدة أراضي بيت لحم ووقف عجلة

---

(١٠) المرجع نفسه.

(١١) مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية *OCHA special focus: The Barrier Gate and Permit Regime Four Years On - Humanitarian Impact in the Northern West Bank* (November 2007).

نموها الطبيعي المحتمل. كما أنه سيفصل المدينة عن الأراضي الزراعية التابعة لها التي تشمل تسع بلدات فلسطينية يبلغ عدد سكانها نحو ٠٠٠ ٢٢ نسمة سيحرمون من إمكانية الحصول على الخدمات في بيت لحم، بما في ذلك الأسواق والخدمات الصحية والتعليم العالي.

القيود المفروضة على التنقل وسياسات الإغلاق، بما فيها إمكانية الحصول على المساعدات الإنسانية

دخول الضفة الغربية في عام ٢٠٠٨

٢٠ - ظلت القيود المفروضة على حركة الفلسطينيين شديدة الإحكام, وسجل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، في آخر دراسة استقصائية أنجزها في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، حدوث ٦٣٠ حالة إغلاق أعاقت الحركة الداخلية للفلسطينيين، شملت إقامة ٩٣ نقطة تفتيش مزودة بجند و ٥٣٧ حاجزاً غير مزودة بجند (حواجز إسمنتية وأكوام ترابية وحواجز طرق، وما إلى ذلك)[١٢]. وبلغ المتوسط الأسبوعي لعدد نقاط التفتيش المتنقلة (العشوائية) ٧٣ نقطة في عام ٢٠٠٨, كما وجدت الدراسة الاستقصائية أن نحو ثلاثة أرباع الطرق الرئيسية المؤدية إلى ١٨ مدينة وبلدة من أكثر المدن والبلدات اكتظاظا بالسكان في الضفة الغربية وأن نحو نصف الطرق البديلة كانت إما طرقاً مغلقة أو خاضعة لمراقبة نقاط تفتيش الجيش الإسرائيلي.

٢١ - ولا تشكل حواجز الإغلاق سوى جانباً واحداً من جوانب عديدة لنظام معقد هدفه تقييد الحركة, كما أن للجدار دورا هاما في ذلك النظام, وعلى مر السنين، أعلنت نسبة تناهز ٢١ في المائة من الضفة الغربية ''منطقة عسكرية مغلقة''، ونسبة إضافية قدرها ٣ في المائة منها تقع ضمن المحيط الخارجي لـ ١٤٩ مستوطنة إسرائيلية ومنطقة صناعية، الأمر الذي يحول دون دخول غالبية الفلسطينيين إليها.

٢٢ - ويحظر القانون الإسرائيلي دخول الفلسطينيين إلى القدس الشرقية المحتلة باستثناء أولئك الذين يحملون هويات شخصية إسرائيلية أو تصاريح خاصة نادراً ما تمنح, وفي منطقة رام الله، قامت السلطات الإسرائيلية ببناء شبكة طرق تُحول بالفعل حركة المرور الفلسطينية بعيداً عن الطرق الرئيسية في الأراضي المحتلة التي باتت الآن مخصصة لاستخدام الإسرائيليين حصراً, ويعزز ذلك الاستخدام الحصري بمئات من الحواجز التي تقيد وصول الفلسطينيين إلى الطرق الرئيسية.

---

(١٢) هذا العدد لا يشمل ٨ نقاط تفتيش موجودة في الخط الأخضر، و ٦٩ حاجزا مقاما في الجزء الخاضع للسيطرة الإسرائيلية من مدينة الخليل و ٥٦ بوابة على طول جدار الضفة الغربية.

٢٣ - وخفضت السلطات الإسرائيلية عدد المعابر التي أُذن للأمم المتحدة بأن تستورد عن طريقها السلع من إسرائيل إلى الضفة الغربية من ١٢ معبراً إلى ٤ معابر, ويتسبب أفراد الأمن الإسرائيلي العاملون في نقاط التفتيش في تعرض موظفي الأمم المتحدة لحالات تأخير تعزى غالبيتها إلى طلبات تتنافى والمزايا والحصانات المتفق عليها للأمم المتحدة, وقد سُجل ارتفاع حاد في عدد الحوادث التي وقعت أثناء شهر نيسان/أبريل ٢٠٠٨ (١٨١ حادثة).

٢٤ - وفي الضفة الغربية، فإن عدداً كبيراً من حوادث التأخير أو منع الدخول التي أبلغ عنها موظفو الأونروا في عام ٢٠٠٨، والبالغ عددها ٩١٨ حادثة، قد أثر على تقديم المساعدة الإنسانية الطارئة التي تشمل نقل المعونة الغذائية والأدوية والأفرقة الصحية المتنقلة وأفرقة توزيع الأغذية, وارتفع عدد الحوادث المبلغ عنها في عام ٢٠٠٨ (٩١٨) ليصل إلى أربعة أضعاف ما كان عليه في عام ٢٠٠٧ (٢٣١), وكان بين أولئك المتضررين مدرسون وأطباء وممرضات ومرشدون اجتماعيون وموظفو المكاتب الميدانية؛ وكان لذلك أثر سلبي على تقديم الخدمات التعليمية والصحية وعلى تنفيذ عمليات الإغاثة, وأفادت الأونروا بأن مكتبها الميداني في الضفة الغربية قد خسر ما يقدر بـ ١٩٩ ٢ يوم عمل في عام ٢٠٠٨ من جراء القيود المفروضة على إمكانية الوصول إلى مقاصدها.

القيود المفروضة على دخول قطاع غزة والخروج منه

٢٥ - تواصل الحصار المفروض على قطاع غزة طوال عام ٢٠٠٨، وذلك إثر استيلاء حماس على القطاع بالقوة في حزيران/يونيه ٢٠٠٧, وقد أعربت الحكومة الإسرائيلية عن قلقها إزاء تهريب الأسلحة عبر حدود قطاع غزة واستمرار إطلاق صواريخ ومدافع الهاون من قطاع غزة إلى إسرائيل أثناء فترة إعداد التقرير, والعناصر الرئيسية للحصار هي إغلاق معبر كارني الذي يعد أكبر المعابر التجارية؛ وتعليق جميع الصادرات ومعظم الواردات الصناعية/غير المتعلقة بالمساعدة الإنسانية؛ وتخفيض حاد في كمية الوقود المسموح إدخالها؛ وفرض حظر شبه تام على حركة الفلسطينيين عبر معبر إيريز، وهو المعبر الوحيد للمسافرين إلى إسرائيل والضفة الغربية؛ وإغلاق جزئي لمعبر رفح، وهو المعبر الوحيد للمسافرين من مصر وإليها, وقد أحدث هذا الحصار أزمة إنسانية شديدة أدت إلى تراجع واسع النطاق في سبل العيش وتضعضع كبير في الهياكل الأساسية والخدمات الضرورية.

٢٦ - وبلغ المتوسط اليومي لحمولات الشاحنات المنقولة إلى قطاع غزة خلال عام ٢٠٠٨ وعن طريق المعابر الرسمية ١٠٠ حمولة تقريباً، أي خمس الكمية التي كان يسمح بها قبيل بدء الحصار في أيار/مايو ٢٠٠٧ (٤٧٥ حمولة شاحنة في اليوم), كما واصلت إسرائيل طوال

العام وضع القيود على نوع السلع المسموح إدخالها، لتلحق بذلك الضرر بالقطاع الخاص في غزة الذي يعاني أصلاً من الكساد، ولتؤثر على توفير الخدمات الأساسية.

٢٧ - وظل معبر إيريتز، وهو الممر الوحيد لحركة الأشخاص بين قطاع غزة والضفة الغربية عن طريق إسرائيل، مغلقاً أمام الغالبية العظمى من السكان الفلسطينيين، باستثناء عدد صغير من رجال الأعمال والمنقولين في حالات طبية طارئة الحاصلين على تصاريح خاصة, واستمر موظفو الأمم المتحدة في مواجهة المصاعب في انتقالهم من غزة إلى إسرائيل عبر معبر إيريتز.

٢٨ - وما زال معبر رفح الذي يصل بين قطاع غزة ومصر مغلقاً بصفة رسمية منذ حزيران/يونيه ٢٠٠٧, بيد أن السلطات المصرية كانت تفتح المعبر كل شهر لبضعة أيام كي تسمح بانتقال أعداد محدودة من المرضى والحجاج والطلاب والوفود السياسية.

٢٩ - ونتيجة عملية إسرائيل العسكرية ''الرصاص المسكوب'' التي نفذت في قطاع غزة، اتخذ مجلس الأمن، في ٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، القرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩) الذي يدعو إلى وقف فوري ودائم لإطلاق النار، وإلى الانسحاب الكامل للقوات الإسرائيلية من غزة، وإلى عدم إعاقة تقديم المساعدة الإنسانية، إلى إدانة جميع أشكال العنف الموجهة ضد المدنيين, كما دعا المجلس إلى بذل الجهود الرامية إلى منع الاتجار غير المشروع بالأسلحة وضمان إعادة فتح المعابر بصفة مستمرة، على أساس اتفاق التنقل والعبور المبرم في عام ٢٠٠٥ بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل.

٣٠ - ومنذ أن توقفت عملية الرصاص المسكوب، لم تسمح السلطات الإسرائيلية إلا لمجموعة مختارة من العاملين في تقديم المساعدة الإنسانية بدخول قطاع غزة, وأفاد مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، أنه من أصل ١٧٨ طلباً قدمتها (منظمات غير حكومية دولية أثناء شهر كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ لدخول قطاع غزة، لم توافق السلطات الإسرائيلية إلا على ١٨ طلباً مقدماً من موظفين عاملين في الميدان الطبي.

الأثر الإنساني والاقتصادي - الاجتماعي لعملية الجيش الإسرائيلي الرصاص المسكوب

٣١ - بحلول نيسان/أبريل ٢٠٠٩، لم يكن الإغلاق قد رُفع، وظلت تدفقات السلع والنقد إلى قطاع غزة خاضعةً لقيود شديدة, ونما في رفح اقتصاد النفق البديل، الذي تتولى حماس إلى حد كبير تنظيمه على طول الحدود المشتركة بين مصر وغزة، ويتراوح العدد التقديري للأنفاق القابلة للاستخدام بين ٢٠٠ إلى ٦٠٠ نفق, وراحت الهجمات الجوية الإسرائيلية تستهدف هذه الأنفاق ابتداءً من كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، بسبب الاشتباه بتهريب

الأسلحة عبر هذه الأنفاق, وإثر وقف إطلاق النار، أفيد بأن العمل قد استؤنف في كثير من هذه الأنفاق لتزويد السوق بسلع متنوعة، من بينها الوقود.

٣٢ - وأثناء عملية الرصاص المسكوب، أدت الكميات المحدودة من الوقود التي سُمح بإمداد قطاع غزة بها من إسرائيل والتي اقترنت بأضرار حلت بخطوط الكهرباء ومحولات الطاقة الكهربائية الرئيسية، وكذلك الوصول المحدود للأفرقة التقنية إلى المناطق المتضررة، وإغلاق محطة الكهرباء، إلى حرمان ما يزيد عن ٦٠ في المائة من سكان قطاع غزة من الكهرباء خلال فترة العمليات العسكرية التي دامت ثلاثة أسابيع.

٣٣ - وحالات انقطاع التيار الكهربائي، التي اقترنت بالنقص الحاد في الوقود وقطع الغيار اللازمة للمولدات الاحتياطية للكهرباء، قد شلت أجزاءً من شبكة المياه والصرف الصحي, وفي ٢٧ كانون الأول/ديسمبر، كانت نسبة ٨٠ في المائة تقريباً من آبار المياه في قطاع غزة تعمل بشكل جزئي بينما كانت بقية الآبار متوقفة عن العمل, وأرغم الافتقار إلى الوقود وقطع الغيار شركة المياه على تصريف ملايين الليترات من مياه المجارير غير المعالجة يوميا في البحر، مما أدى إلى حدوث أضرار بيئية كبيرة، شملت الأحياء البحرية.

٣٤ - وفي ذروة عملية الرصاص المسكوب، لم يحصل نحو ٥٠٠ ٠٠٠ فلسطيني في قطاع غزة على المياه الجارية لأن شركات المياه التابعة للبلديات الساحلية لم تكن قادرة على إصلاح الضرر الذي حل بشبكات المياه والصرف الصحي, ولم يحصل ٥٠٠ ٠٠٠ شخص آخر على المياه إلا لبضع ساعات في الأسبوع، بينما كان بقية السكان يحصلون على المياه لمدة تتراوح بين ٤ و ٦ ساعات كل يومين أو ثلاثة أيام.

٣٥ - وأثر الضرر الذي لحق بشبكات الصرف الصحي ومحطات الضخ على آلاف الأشخاص، بالإضافة إلى فيضان مياه المجارير غير المعالجة الذي غمر بعض الشوارع, وفي ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، أصيبت محطة مدينة غزة لمعالجة مياه الصرف الصحي أثناء العمليات العسكرية, وقد أفضى ذلك إلى إلحاق ضرر شديد في أحد سدود البرك المستخدمة في معالجة مياه الصرف الصحي متسبباً في تسرب ٢٠٠ ٠٠٠ متر مكعب من هذه المياه إلى الحقول الزراعية المجاورة, وعلاوة على ذلك، فقد أصيب أحد أنابيب محطة الصرف الصحي ولحق به الضرر في اليوم ذاته, وأدى هذا الضرر إلى استمرار تسرب ما يقدر بـ ٢٠ ٠٠٠ متر مكعب في اليوم لغاية ٢٣ كانون الثاني/يناير.

٣٦ - ودلت النتائج الأولية لتقييم تمهيدي سريع لاحتياجات الأسر المعيشية أعدته مجموعة فلسطين للهيدرولوجيا على أن نحو ٥ ٧٠٠ خزان من خزانات المياه الموجودة فوق الأسطح قد دمرت تدميراً تاماً، بينما لحقت أضرار بـ ٢ ٩٠٠ خزان, وفي منطقتين، دمرت نسبة

٥٠ في المائة من شبكات المياه، بينما تكبدت شبكات المياه في مناطق أخرى أضراراً تتراوح نسبتها بين ٣٠ و ٣٥ في المائة.

٣٧ - وواجه نظام الرعاية الصحية في قطاع غزة تحديات خطيرة أثناء عملية الرصاص المسكوب, وأصيبت مراراً المرافق الطبية أثناء عمليات القصف ووقع الموظفون الطبيون أنفسهم ضحايا بعض الهجمات, وفي سياق العملية العسكرية التي دامت ثلاثة أسابيع، قتل ١٦ موظفاً طبياً وأصيب ٢٦ آخرين بجراح أثناء تأديتهم لعملهم، وأدى القصف الإسرائيلي إلى إلحاق الضرر بـ ٢٩ سيارة إسعاف أو تدميرها وإلى قصف مرافق طبية. ومن أصل ١٢٢ مرفقاً صحياً موجوداً في قطاع غزة، تضررت أو دمرت نسبة ٤٨ في المائة من هذه المرافق جراء القصف المباشر أو غير المباشر, وفي ٢٠ آذار/مارس ٢٠٠٩، أوقفت جميع إحالات مرضى قطاع غزة لتلقي العلاج خارج القطاع بسبب رفض وزارة الصحة الفلسطينية الموافقة على الطلبات الصادرة عن إدارة الإحالات في وزارة الصحة الخاضعة لسيطرة حماس في قطاع غزة[١٣].

٣٨ - وكان أيضاً للقصف الجوي والبري والبحري، الذي استمر ثلاثة أسابيع، آثار نفسية بالغة الخطورة على سكان قطاع غزة، ولا سيما على الأطفال.

٣٩ - وما يبعث على القلق الشديد هو أثر التزاع على المرضى المصابين بأمراض مزمنة. فيُقدر أن معالجة ٤٠ في المائة من هؤلاء المرضى قد توقفت نتيجة إيلاء الأولوية العليا، في النظام المثقل بالأعباء للإصابات الشديدة الخطورة على الحياة. أوقفت بصورة شبه تامة أثناء العمليات العسكرية إحالة المرضى المصابين بأمراض مزمنة إلى مستشفيات في إسرائيل والضفة الغربية.

٤٠ - ووجهت الأمم المتحدة نداءً عاجلاً في ٥ شباط/فبراير ٢٠٠٩ للتبرع بمبلغ يصل إلى ٦١٣ مليون دولار, ويشترك في هذا النداء ١٠٦ منظمات غير حكومية و ٨٢ مشروعاً من مشاريع الأمم المتحدة لتلبية الاحتياجات الإنسانية الطارئة واحتياجات الاستجابة المبكرة لـ ١,٤ مليون شخص في غزة خلال فترة ٩ أشهر، وذلك في مجالات التعليم والزراعة والصحة والأمن الغذائي وغيرها, وعلى الرغم من تأكيدات الحكومة الإسرائيلية بأنها ستسمح بدخول السلع المقدمة لأغراض إنسانية إلى قطاع غزة، فإن الأمم المتحدة لم تكن، حتى شهر نيسان/أبريل ٢٠٠٩، قادرة على تنفيذ أجزاء كبيرة من النداء العاجل بسبب رفض دخول السلع اللازمة والموظفين الضروريين إلى القطاع.

(١٣) البيان المشترك بين مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ومنظمة الصحة العالمية بشأن وقف إحالات المرضى الطبية، ٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٩.

المستوطنات الإسرائيلية

٤١ - في الفترة بين عام ١٩٦٧ ونهاية عام ٢٠٠٧، أنشأت إسرائيل ١٢٠ مستوطنة في الضفة الغربية، باستثناء القدس الشرقية المحتلة، تعتبرها وزارة الداخلية الإسرائيلية ''مجتمعات محلية'' إسرائيلية داخل الأرض المحتلة. وتقع ١٢ مستوطنة أخرى على أرض ضمتها إسرائيل في عام ١٩٦٧ وجعلتها جزءاً من بلدية القدس الإسرائيلية. وبالإضافة إلى ذلك، يوجد حوالي ١٠٠ ''موقع استيطاني''، وهي مستوطنات لم تحصل على ترخيص السلطات الإسرائيلية ولا على اعترافها. وفي المحصلة، أصبح اليوم حوالي ٤٠ في المائة من الضفة الغربية مشغولاً بالهياكل الأساسية الإسرائيلية المرتبطة بالمستوطنات، بما فيها الطرق والحواجز والمناطق الفاصلة والقواعد العسكرية.

٤٢ - وفي نهاية عام ٢٠٠٨، بات حوالي ٧٠٠ ١٩٣ مستوطن إسرائيلي يقطنون في القدس الشرقية المحتلة[١٤] في حين يقطن حوالي ٦٠٠ ٢٨٩ مستوطن إسرائيلي في الضفة الغربية[١٥]. وأظهرت دراسة قام بها مركز السامرة التابع لجامعة آرييل أن تعداد سكان المستوطنات في الضفة الغربية قد ازداد خلال فترة ١٢ سنة بنسبة ١٠٧ في المائة من ٠٠٠ ١٣٠ نسمة في عام ١٩٩٥ إلى ٠٠٠ ٢٧٠ نسمة في نهاية عام ٢٠٠٧. وفي عام ٢٠٠٨، ازداد عدد المناقصات المطروحة في القدس الشرقية المحتلة بعامل يقارب ٤٠ مقارنة بعام ٢٠٠٧[١٦].

٤٣ - وخلال عام ٢٠٠٨، شُيد ٥١٨ ١ بناء جديداً في الضفة الغربية، ٦١ في المائة منها على أراض تقع غرب الجدار العازل، و ٣٩ في المائة إلى الشرق منه. وتضم تلك الأبنية ٧٤٨ مبنى دائماً داخل المستوطنات الإسرائيلية، مقارنة بـ ٨٠٠ مبنى في عام ٢٠٠٧، بزيادة بنسبة ٦٠ في المائة[١٧].

٤٤ - وفي آذار/مارس ٢٠٠٩، كشفت منظمة ''سلام الآن''، وهي منظمة إسرائيلية غير حكومية، أن الحكومة الإسرائيلية قد أقرت إنشاء ما لا يقل عن ٠٠٠ ١٥ وحدة سكنية في الأرض الفلسطينية المحتلة، وأن خططاً لإنشاء ٠٠٠ ٥٨ وحدة سكنية إضافية كانت تنتظر الموافقة عليها. ومن المقرر إنشاء ٧٢٢ ٥ وحدة من تلك الوحدات السكنية في القدس

(١٤) مركز بتسليم (انظر: http://www.btselem.org/english/Settlements/Statistics.asp).

(١٥) المكتب المركزي الإسرائيلي للإحصاءات (انظر: http://www.cbs.gov.il/population/new_2009/table1.pdf).

(١٦) تقرير رؤساء بعثات الاتحاد الأوروبي عن القدس الشرقية.

(١٧) منظمة سلام الآن، ''Summary of Construction in the West Bank 2008''، متاح على الموقع http://www.peacenow.org.il/site/en/peace.asp?pi=61&docid=3508&pos=1.

الشرقية المحتلة. وإذا وضعت تلك الخطط موضع التنفيذ، فإن عدد المستوطنين في الأرض المحتلة سيتضاعف (سيزداد عدد المستوطنين بحوالي ٠٠٠ ٣٠٠ مستوطن، استناداً إلى متوسط ٤ أشخاص للوحدة السكنية)[١٨].

الموارد الطبيعية والمياه والبيئة

٤٥ - لا تزال خدمات إمدادات المياه والصرف الصحي المقدمة إلى الفلسطينيين في الأرض الفلسطينية المحتلة غير كافية وغير أكيدة نوعا وكما. وتقوم السلطات وشركات المياه الإسرائيلية بسحب المياه من مصادرها الموجودة في الأرض الفلسطينية المحتلة لإمداد المدن الإسرائيلية بالمياه ومن ثم تبيع الفائض لديها إلى الفلسطينيين. وتشير البيانات الأولية المستقاة من سلطة المياه الفلسطينية أن كمية المياه التي اشتراها الفلسطينيون في الضفة الغربية لاستخداماتهم المترلية من شركة ميكوروت الإسرائيلية للمياه بلغت ٤٧,٨ مليون متر مكعب في عام ٢٠٠٨[١٩]. وتمنع إسرائيل الفلسطينيين من سحب مياه من نهر الأردن، في حين تستغل هي ٨٦ في المائة من مصادر المياه الجوفية المتجددة الموجودة في المناطق الفلسطينية. وعلاوة على ذلك، أدى الجدار إلى عزل ٣٥ بئراً فلسطينياً، فلم يعد بإمكان الفلسطينيين الوصول إليها.

٤٦ - وبحسب منظمة ''ييش دين'' الإسرائيلية غير الحكومية، فإن ١١ شركة إسرائيلية تشغّل محاجر بصورة غير قانونية في الضفة الغربية. وتزعم منظمة ''ييش دين'' أن ٧٥ في المائة من ناتج تلك المحاجر يخصص لاستخدامه في صناعة البناء الإسرائيلية، مما يشكل خرقاً لواجبات إسرائيل بموجب القانون الدولي المتعلقة بحماية الموارد الوطنية للضفة الغربية والحفاظ عليها[٢٠].

المؤشرات الاجتماعية - الاقتصادية

٤٧ - لا يزال احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة يتسبب في مشاق اجتماعية واقتصادية للسكان الفلسطينيين. وتقدر نسبة الفقر لعام ٢٠٠٧ في قطاع غزة بـ ٨٠ في المائة من الأسر

(١٨) منظمة سلام الآن، ''Ministry of Housing's Plans for the West Bank''، آذار/مارس ٢٠٠٩'' متاح على الموقع: *http://www.peacenow.org.il/site/en/peace.asp?pi=61&docid=3566*.

(١٩) نشرة صحفية عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بمناسبة اليوم العالمي للمياه، ٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٩.

(٢٠) انظر: www.yesh-din.org/site/index.php?lang=en.

المعيشية مقارنة بـ ٤٥ في المائة في الضفة الغربية[٢١]. ومع أن بيانات مستويات الفقر لعام ٢٠٠٨ لم تتوفر بعد، فإن الأزمة الإنسانية والقيود الصارمة المفروضة على دخول البضائع والمعونة الإنسانية ونقص السيولة في قطاع غزة توحي جميعها بأن مستويات الفقر لعام ٢٠٠٨ ستزداد ارتفاعاً. ووفقاً للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، فإن البطالة (وهو تعريف رخو يندرج فيه الأشخاص الذين لا يبحثون بنشاط عن عمل) قد ارتفعت نسبتها من ٣٢,٧ في المائة في الربع الثالث من عام ٢٠٠٨ لتصل إلى ٣٣,٤ في المائة في الربع الأخير منه، إذ بلغت نسبة البطالة في قطاع غزة ٤٨,٨ في المائة مقارنة بـ ٢٦ في المائة في الضفة الغربية[٢٢]. وازدادت نسبة التضخم إلى درجة خطيرة من ١ في المائة في عام ٢٠٠٧ إلى حوالي ٧ في المائة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، مما زاد من الضغوط التي يتحملها الفقراء في مواجهة هذا الوضع.

٤٨ - وكان لانخفاض الواردات والحظر المفروض على الصادرات أثر مدمر على أسباب معيشة السكان في قطاع غزة. فوفقاً لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، توقف حوالي ٩٥ في المائة من الأنشطة الصناعية بحلول نهاية عام ٢٠٠٧. وعشية العملية العسكرية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، كان عدد المشاريع الصناعية العاملة حوالي ٢٣ مشروعاً من أصل ٩٠٠ ٣ مشروع صناعي، وبلغ عدد العاملين في القطاع الصناعي الذين كانوا قد فقدوا عملهم حوالي ٠٠٠ ٣٤ عامل. وشل الحصار أجزاء كبيرة من القطاع الزراعي. فقد ألحقت التوغلات الإسرائيلية المتكررة داخل قطاع غزة أضراراً بالأراضي والمحاصيل والمعدات وجعلت مناطق زراعية ضخمة، تقع داخل ما يسمى بالمنطقة الفاصلة، محظورة على الفلسطينيين. وأدى نقص تدفق النقدية داخل قطاع غزة إلى جعل موظفي السلطة الفلسطينية والمتقاعدين وأصحاب الحالات الاجتماعية الصعبة غير قادرين على استلام مرتباتهم ومعاشاتهم التقاعدية ودفعات الرعاية الاجتماعية نقداً.

٤٩ - وأشارت التقديرات الأولية التي وضعها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى أن الخسائر الاقتصادية المباشرة التي نتجت عن تدمير الهياكل الأساسية والممتلكات أثناء عملية الرصاص المسكوب بلغت حوالي ١,٤ بليون دولار حتى ١٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، خلال الأيام الـ ١٧ الأولى من العملية. وقدرت خسائر الإيرادات بمعدل ٢٤ مليون دولار

(٢١) IMF, *Macroeconomic and Fiscal Framework for the West Bank and Gaza: third review of progress* (February 2009), p. 2.

(٢٢) الدراسة الاستقصائية للقوى العاملة التي أجراها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بشأن الربع الأخير من عام ٢٠٠٨ (شباط/فبراير ٢٠٠٩).

يومياً. وقدرت الخسائر المتراكمة خلال فترة الـ ١٧ يوماً بحوالي ٤٠٨ ملايين دولار، مما يمثل ٨٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي السنوي لقطاع غزة في السنوات الأخيرة.

الوضع المالي الفلسطيني

٥٠ - واصلت السلطة الفلسطينية، على الرغم من استمرار القيود المفروضة على التنقل والوصول إلى الموارد الطبيعية والمالية، بناء المؤسسات وتنفيذ إصلاحات السياسة المالية. فقد قلصت سياسة التوظيف الحكومية، وخفضت معدلات الأجور بنسبة ١١ في المائة بالقيمة الحقيقية، ونفذت تدابير لتحسين حالة دفع فواتير المنافع العامة. وعُزز نظام إدارة المالية العامة من خلال ترشيد الإنفاق وتحسين نوعيته. وكانت النفقات غير المتعلقة بالمرتبات أعلى بحوالي ١ في المائة مما هو مدرج في الميزانية. ويشمل مشروع ميزانية عام ٢٠٠٩ مزيداً من الإصلاحات وتدابير لتقليص العجز، ومواصلة تخفيض الإنفاق على الأجور والإعانات وتحويله نحو الاستثمارات العامة. ويجري حالياً إعداد ميزانية تكميلية تشمل تكاليف إعادة البناء وإعادة تأهيل ما دمرته عملية الرصاص المسكوب في قطاع غزة[٢٣]. وتقلبت إيرادات السلطة الفلسطينية الإجمالية بصورة حادة فتراجعت من ١,١ بليون دولار في عام ١٩٩٩ إلى ٣٠٠ مليون دولار في عام ٢٠٠٢، ثم ارتفعت إلى ١,٢ بليون دولار في ٢٠٠٥، فعادت وانخفضت إلى ٣٦٠ مليون دولار في ٢٠٠٦، قبل أن ترتفع من جديد إلى ١,٢ بليون دولار في ٢٠٠٧. ولذا، قفز العجز المالي الفلسطيني، على الرغم من التدابير التقشفية، من ١٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في ٢٠٠٥ إلى ٢٧ في المائة في ٢٠٠٧. وفي عام ٢٠٠٨، واصلت السلطة الفلسطينية تنفيذ إصلاحات السياسة المالية، فنتج عن ذلك انخفاض في العجز المالي المتكرر ليصل حسب التقديرات إلى ١٩ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يعكس تقليصاً في فاتورة الأجور بنسبة ١١ في المائة بالقيمة الحقيقية وتقليصاً في الإعانات في مجال المنافع العامة[٢١].

الصحة العامة وانعدام الأمن الغذائي

٥١ - على الرغم من تدفق كبير للمعونات، فقد قدرت دراسة استقصائية عاجلة، شارك في إعدادها برنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) والأونروا في نيسان/أبريل ٢٠٠٨، أن ٣٨ في المائة من السكان الفلسطينيين في الأرض المحتلة محرومون من الأمن الغذائي. وانعدام الأمن الغذائي في قطاع غزة أعلى درجة منه في الضفة الغربية:

(٢٣) IMF, *Macroeconomic and fiscal framework for the West Bank and Gaza: third review of progress,* (february 2009), p. 4-6; World Bank, *West Bank and Gaza Financial Sector Review* (december 2008).

إذ أنه يبلغ ٥٦ في المائة في القطاع مقابل ٢٥ في المائة في الضفة[٢٤]. وكان لارتفاع نسبة البطالة والعمالة الناقصة في قطاع غزة، إضافة إلى التضخم العالمي في أسعار الأغذية، أثر كبير على مستوى الأمن الغذائي والتغذية لدى السكان. وأظهرت الدراسة الاستقصائية أيضاً حدوث تحول تدريجي في النظام الغذائي للغزاويين من نظام يعتمد على الفواكه والخضار والمنتجات الحيوانية الغالية الثمن والغنية بالبروتين إلى الحبوب والسكريات والزيوت الرخيصة والغنية بالطاقة. وسيؤدي ذلك التغيير على الأغلب إلى ارتفاع معدلات النقص في المغذيات الدقيقة، وسيكون الأطفال والنساء في سن الإنجاب أكثر المتأثرين بذلك التغيير.

٥٢ - ونظراً للانقطاع المتكرر للتيار الكهربائي، اضطرت معظم المستشفيات والمرافق الصحية في قطاع غزة إلى الاعتماد اعتمادا شديدا على المولدات الكهربائية الاحتياطية لكفالة تأمين الخدمات الطبية. وتضررت المعدات الطبية بسبب انقطاعات التيار الكهربائي والشوائب الموجودة في المياه. ومما زاد الحالة تعقيداً انعدام عمليات الصيانة وقطع الغيار بسبب الحصار.

٥٣ - واستمر انخفاض المؤشرات الصحية في قطاع غزة عنها في الضفة الغربية، إذ حافظت معدلات وفيات الرضع والأمهات أثناء النفاس على ارتفاعها في القطاع مقارنة بالضفة الغربية (معدلات وفيات الرضع: ٢٥,٢ لكل ٠٠٠ ١ رضيع في قطاع غزة، و ١٥,٣ لكل ٠٠٠ ١ رضيع في الضفة الغربية؛ ومعدلات وفيات الأمهات أثناء النفاس: ٣٧,٥ لكل ٠٠٠ ١٠٠ ولادة في قطاع غزة، و ٨,٢ لكل ٠٠٠ ١٠٠ ولادة في الضفة الغربية، وفقاً لبيانات الأونروا)، وانخفض معدل العمر المتوقع وارتفعت مستويات نقص التغذية ونقص المغذيات الدقيقة.

الشباب والتعليم

٥٤ - لا يزال للاحتلال الإسرائيلي تأثير سلبي على حصول الشباب على التعليم في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة. فالقيود المفروضة على الحركة وبناء الجدار العازل في الضفة الغربية والعمليات العسكرية في قطاع غزة تعيق وصول الطلاب والمعلمين إلى المدارس والأنشطة التعليمية الأخرى. ونتيجة لذلك، يذُكر أن مستوى التعليم آخذ في التدهور. وأفادت وزارة التربية والتعليم في السلطة الفلسطينية عن انخفاض معدلات التسجيل في

(٢٤) مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، الأرض الفلسطينية المحتلة: النداء الموحد لعام ٢٠٠٩، (Occupied Palestinian territory: 2009 Consolidated Appeal)، الصفحة ٣٤.

المدارس وتدني درجات الاختبارات في الرياضيات واللغتين العربية والإنكليزية، استنادا إلى نتائج الاختبارات الوطنية التي أجريت للسنة الدراسية ٢٠٠٧-٢٠٠٨[٢٥].

٥٥ - ووفقا لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، ازداد العنف ضد الأطفال في الأرض الفلسطينية المحتلة بين أواخر عام ٢٠٠٦ ومطلع عام ٢٠٠٨، مما يعكس تزايد التوتر في المدارس وفي الأسر المعيشية الناجم عن تفاقم الأحوال الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية في الضفة الغربية وقطاع غزة. وأفادت اليونيسيف أيضا أن الأطفال يظهرون مستويات عالية من الاضطرابات النفسية، مثل الانطواء، والأرق، والكوابيس، والعدوانية، وضعف التركيز[٢٦].

٥٦ - وبما أن ٥٦ في المائة من سكان قطاع غزة هم من الشباب الذين تقل أعمارهم عن الثامنة عشرة، فإن الأطفال والشباب تحملوا نصيبا غير متناسب من تأثير عملية الرصاص المسكوب في قطاع غزة. وتظهر التقارير الحالية أن ٧ مدارس في الجزء الشمالي من قطاع غزة أصيبت بأضرار شديدة ولحقت أضرار بأكثر من ١٥٠ مدرسة ابتدائية. ولا يزال انتقال المعلمين والشباب وخاصة الأطفال إلى مدارسهم وعودتهم منها يشكل خطراً بسبب الذخائر غير المنفجرة. وفي الأيام التي أعقبت وقف إطلاق النار مباشرة، قتل طفلان فلسطينيان بسبب الذخائر غير المنفجرة في ''الزيتون''. وربما أصبح يتعين على المدارس، التي كان ٦٠ في المائة منها يعمل بنظام الفترتين قبل النزاع الأخير، أن تعمل الآن بنظام ثلاث نوبات. وهي ليست مصممة لاستيعاب هذا العدد الإضافي من الطلاب.

وضع المرأة

٥٧ - بلغت نسبة مشاركة المرأة في القوة العاملة ١٥,٢ في المائة فقط في عام ٢٠٠٨، بالمقارنة مع ٦٦,٨ في المائة بالنسبة للرجل. وبلغت نسبة البطالة بالنسبة للمرأة ٢٣,٨ في المائة في عام ٢٠٠٨. وبلغ معدل الفقر بين الأسر المعيشية التي تعيلها إناث ٦١,٢ في المائة بالمقارنة مع ٥٦,٩ في المائة للأسر التي يعيلها ذكور في الأرض الفلسطينية المحتلة في عام ٢٠٠٧. وبلغ معدل الفقر بين الأسر المعيشية التي تعيلها إناث والتي لديها ٧ أطفال أو أكثر ٧٩,٧ في المائة بالمقارنة مع ٦٨,٦ في المائة للأسر المعيشية التي لديها ٥ أو ٦ أطفال.

٥٨ - واستنادا لليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، تواجه قرابة ٢ ٥٠٠ امرأة حامل في السنة صعوبات في الوصول إلى مرافق الولادة بسبب نظام الإغلاق

(٢٥) المرجع نفسه، الصفحتان ٢٧ و ٤٢.

(٢٦) المرجع نفسه، الصفحتان ٢٧ و ٢٨.

الإسرائيلي. بالإضافة إلى ذلك، أبرز صندوق الأمم المتحدة للسكان المخاطر التي تعرضت لها أكثر من ٠٠٠ ٤٠ امرأة حامل في قطاع غزة اللاتي حُرمن من العلاج الطبي اللازم خلال العملية العسكرية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ وكانون الثاني/يناير ٢٠٠٩.

ثالثا – الجولان السوري المحتل

٥٩ – لا يزال الجولان السوري، الذي تبلغ مساحته قرابة ٢٥٠ ١ كيلو مترا مربعا، تحت الاحتلال الإسرائيلي منذ عام ١٩٦٧. واعتبر مجلس الأمن في قراره ٤٩٧ (١٩٨١)، أن قرار الحكومة الإسرائيلية بفرض قانونها وولايتها القضائية وإدارتها على الجولان السوري المحتل لاغ وباطل.

٦٠ – وتمنع إسرائيل عودة السكان العرب للجولان السوري المحتل الذين طردوا عام ١٩٦٧. وفي عام ٢٠٠٨، كان المواطنون السوريون المتبقون البالغ عددهم ٠٠٠ ١٨ نسمة يعيشون في خمس بلدات رئيسية في الجولان السوري المحتل[٢٧]. وفي الوقت نفسه، يعيش ما يقدر بـ ٠٠٠ ١٨ مستوطن إسرائيلي في ٣٢ مستوطنة في الجولان السوري المحتل[٢٨].

٦١ – وواصلت إسرائيل بناء الهياكل الأساسية والمساكن بصورة نشطة في عام ٢٠٠٧ وأوائل عام ٢٠٠٨[٢٩]. وعرضت دائرة الأراضي الإسرائيلية بيع ٥٠٠ ٢ دونم من الأراضي في الجولان المحتل للمستوطنين. وبناء على قرار صدر مؤخرا عن المجلس الإقليمي للمستوطنات في الجولان السوري المحتل، سيتم بناء مستوطنة قرية سياحية جديدة بحلول عام ٢٠١٠ فوق مساحة قدرها ٤٠ دونما من الأرض بالقرب من قرية العامودية المدمرة، وقد خصص لهذا الغرض مبلغ قدره ٣٠ مليون دولار[٣٠].

٦٢ – ولا يزال للاحتلال الإسرائيلي تأثير سلبي على معيشة السكان السوريين في الجولان المحتل نتيجة للتدابير التي تفرضها السلطات الإسرائيلية، وخاصة القيود المفروضة على زراعة الأراضي وفلاحتها، والمصادرة المزعومة للأراضي واقتلاع الأشجار والشتلات وتدميرها والتمييز ضدهم فيما يتعلق بالحصول على المياه وتصاريح البناء. وتخضع الأراضي التي تبقى

---

(٢٧) Al marsad, *changing the Landscape: Israel's Gross Violations of International Law in the Occupied Syrian Golan* (November 2008), p.21.

(٢٨) A/63/519، الفقرة ٤٢.

(٢٩) المرجع نفسه.

(٣٠) A/63/273، الفقرة ١٠٢.

بدون زراعة للمصادرة من قبل السلطات الإسرائيلية[٣١]. وتجدر الإشارة إلى أن لجنة الصليب الأحمر الدولية، بدعم من قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك، ساعدت في نقل ما يقرب من ٠٠٠ ٨ طن من التفاح في عام ٢٠٠٩ من الجولان المحتل إلى الأسواق في الجمهورية العربية السورية. ولم يجر نقل التفاح في عام ٢٠٠٨ بسبب ضعف المحاصيل[٣٢].

٦٣ - وكنتيجة للتمييز في الحصول على المياه وللإعانات الممنوحة للمنتجين الإسرائيليين، بالإضافة إلى التبعية الكبيرة للسوق الإسرائيلية، أضحت الزراعة أكثر صعوبة بالنسبة للمواطنين السوريين في الجولان[٣٣]. وتفرض سلطة المياه الإسرائيلية نظام حصص تمييزي للماء على المزارعين السوريين: إذ تبلغ حصة المياه ٤٥٠ مترا مكعبا للدونم الواحد من الأرض للمستوطنين الإسرائيليين، وتبلغ حصة المزارعين العرب ٩٠ مترا مكعبا للدونم الواحد. وبالإضافة إلى ذلك، يدفع المواطنون السوريون سعرا أعلى للمياه نتيجة نظام التعريفة التمييزي غير المباشر. لذلك لا يستطيع المواطنون السوريون إنتاج محصول بنفس الكمية وبذات النوعية العالية لكل دونم واحد من الأرض كما هو حال المستوطنين الإسرائيليين في المنطقة[٣٤].

٦٤ - ولا تزال إمكانية توفر فرص العمل بالنسبة للسكان السوريين في الجولان السوري المحتل قائمة. ففرص عمل الطلاب الذين يحصلون على التعليم الجامعي قليلة في الجولان السوري المحتل. وفرص العمل في الإدارة الإسرائيلية محدودة، وتفيد التقارير بأن المواطنين السوريين يتعرضون للتمييز ضدهم في الحصول على هذه الوظائف بسبب آرائهم السياسية ورفضهم قبول الجنسية الإسرائيلية[٣٥].

٦٥ - وقد أطلق زعماء المجتمعات المحلية السورية نداء لإنهاء القيود المفروضة على السفر من الجولان السوري المحتل إلى أجزاء أخرى من الجمهورية العربية السورية والحفاظ على

---

(٣١) The situation of workers of the occupied Arab territories (Geneva, International Labour Office, 2008); appendix to the report of the Director-general, International Labour Conference. 97th session, 2008. para. 83.

(٣٢) البيان الصحفي للجنة الصليب الأحمر الدولية، ١٧ شباط/فبراير ٢٠٠٩، متاح على الموقع: http://www.icrc.org/Web/Eng/siteeng0.nsf/html/israel-syria-news-170209!OpenDocument.

(٣٣) The situation of workers of the occupied Arab territories (Geneva, International Labour Office, 2008); appendix to the report of the Director-general , International Labour Conference. 97th session, 2008. para. 88

(٣٤) المرجع نفسه، الفقرة ٨٤.

(٣٥) المرجع نفسه، الفقرة ٨٦.

هويتهم العربية السورية[٣٦]. وخلال الأشهر الستة الأولى من عام ٢٠٠٨، عبر ١٩ طالبا و ٧ مدنيين من مرتفعات الجولان السورية المحتلة، إلى الجمهورية العربية السورية بمساعدة قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك ولجنة الصليب الأحمر الدولية[٣٧]. إلا أنه أفيد بأن السلطات الإسرائيلية صادرت في ١٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٨ بطاقات الهوية السورية من ١٩ طالبا من الجولان المحتل كانوا عائدين إلى منازلهم بعد أن أنهوا دراستهم في الجامعات السورية. وأفادت السلطات السورية أن الطلاب من مرتفعات الجولان السورية المحتلة يُمنعون من إكمال تعليمهم الجامعي أو الدخول إلى كليات معينة في معاهد إسرائيلية ما لم يقبلوا الجنسية الإسرائيلية[٣٨].

٦٦ - وتعاني القرى السورية الخمس المحتلة في الجولان من نقص في المراكز الصحية والمستوصفات. ولا تستطيع القرى الوصول إلى مستشفى قريب ويتعين على المواطنين الذهاب إلى أماكن أخرى لإجراء عمليات جراحية بسيطة. ويتكبد المواطنون تكاليف متزايدة، وينجم عن ذلك مصاعب بسبب عدم وجود أطباء وعيادات متخصصة، بما في ذلك أقسام لأمراض النساء والتوليد وخدمات الأشعة السينية، وغرف الطوارئ[٣٩].

٦٧ - وهناك ما يقدر بمليوني لغم و ٧٦ حقل ألغام في الجولان السوري المحتل[٤٠]. ولا يزال وجود هذه الألغام منذ فترة طويلة وتدهور حالة أجهزتها التفجيرية يعرضان السكان المحليين للخطر[٤١]. وأفيد أن إجمالي عدد ضحايا الألغام الإسرائيلية في الجولان السوري المحتل هو ٥٣١ ضحية، بينها ٢٠٢ حالة وفاة. ويتعرض الأطفال بشكل خاص لهذا الخطر. وأصيب ما مجموعه ٣٢٩ شخصا بعاهات دائمة منذ بداية الاحتلال[٤٠].

٦٨ - وأفادت السلطات السورية أنه منذ ١ تموز/يوليه ٢٠٠٨، يوجد ١٦ مواطنا معتقلا من الجولان السوري المحتل في السجون الإسرائيلية[٤٢].

---

(٣٦) المرجع نفسه، الفقرة ٨٨.

(٣٧) A/2008/390، الفقرة ٣.

(٣٨) A/63/273، الفقرة ١٠٨.

(٣٩) المرجع نفسه، الفقرة ١١٠.

(٤٠) المرجع نفسه، الفقرة ١٠٧.

(٤١) S/2008/390، الفقرة ٤.

(٤٢) A/63/273، الفقرة ١٠٦.

رابعا – الاستنتاجات

٦٩ – أدى مزيج من عمليات الإغلاق والعقوبات التي تفرضها إسرائيل في الأرض الفلسطينية المحتلة والعملية العسكرية الأخيرة في قطاع غزة إلى تعميق الأزمة الإنسانية والاجتماعية الاقتصادية في الأرض الفلسطينية المحتلة في عام ٢٠٠٨.

٧٠ – وقد أعلن كل من مجلس الأمن والجمعية العامة أن قرار إسرائيل بضم الجولان لاغ وباطل[٤٣]. ومع ذلك، فقد واصلت إسرائيل في عام ٢٠٠٧ توسيع المستوطنات وتقليص حقوق السكان السوريين في الجولان السوري المحتل.

٧١ – ودعا الأمين العام في الكلمة التي ألقاها في ١٠ آذار/مارس ٢٠٠٩ أمام حلقة الأمم المتحدة الدراسية بشأن تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني، إلى وقف حقيقي ودائم لإطلاق النار في أقرب وقت ممكن لإتاحة الفرصة لعودة الهدوء إلى قطاع غزة وجنوب إسرائيل. وأضاف أن الوضع على المعابر لا يطاق، وأنه من الأهمية بمكان أن تتخذ إسرائيل خطوات جادة للتخفيف من حدة الإغلاق، الذي بدونه لا يمكن أن يحدث انتعاش اقتصادي للفلسطينيين. وشدد على أنه يجب أن يمهد وقف إطلاق النار الطريق لإعادة فتح جميع معابر غزة استنادا إلى اتفاق التنقل والعبور لعام ٢٠٠٥، وذكر أن قرار مجلس الأمن ١٨٦٠ (٢٠٠٩) يتضمن هذه المعايير الأساسية. وأشار إلى أن الجهود التي بذلها رئيس الوزراء فياض في الضفة الغربية لتحسين الترتيبات الأمنية – وهو التزام بموجب خريطة الطريق – قد آتت ثمارها. إلا أنه أشار إلى أن الغارات الإسرائيلية قد استمرت؛ ولا يزال حظر التجول ساريا ونقاط التفتيش قائمة والنشاط الاستيطاني في تسارع. وقال إن هذا الأمر الأخير يتعارض مع التزامات إسرائيل بموجب خارطة الطريق، على النحو الذي أكده الطرفان أمام المجموعة الرباعية في شرم الشيخ في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨. وفي الختام، لاحظ الأمين العام أن تحقيق تسوية سياسية دائمة من خلال التفاوض تؤدي إلى إنهاء الاحتلال، هي الوسيلة الوحيدة لتوفير حل دائم للمشاكل الاقتصادية والإنسانية للشعب الفلسطيني والأمن الدائم لإسرائيل. وستستمر الأمم المتحدة في القيام بدورها لتحقيق رؤية دولتين، إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن.

---

(٤٣) قرار مجلس الأمن ٤٩٧ (١٩٨١)، وقرار الجمعية العامة ٢٧/٦١.